

تأكيد وتطبيق الثوابت الوطنية

ذكرى إقرار ميثاق العمل الوطني هذا العام تختلف عن سابقتها، كونها تترافق مع إرهابات تحول إيجابي في مسار الأزمة البحرينية، وفي خضم حوار وطني يقوده ولي العهد للخروج بالبحرين من عنق الزجاجة.

وبهذه المناسبة ألقى ملك البحرين كلمة، لفت نظر المراقبين فيها ابتداءً: حرصه على تأكيد الثوابت الوطنية التي أقرها الميثاق، وتوافق عليها الشعب في استفتاء شعبي حاز موافقة ساحقة. هذا التأكيد يشير الى أن مخرجات الحوار الوطني القائم ستكون في إطار تلك الثوابت، وليست خارجه عليها، وذلك من أجل ثبات عمل المؤسسات الدستورية. فمثلاً سيبقى خيار المجلسين في السلطة التشريعية (مجلس النواب المنتخب؛ ومجلس الشورى المعين) قائماً. إشكال المعارضة كان حول حجم الصلاحيات الممنوحة لكل منهما؛ والملك هنا، ضد إلغاء مجلس الشورى، كما طالب البعض، فيما يجري الحديث في الشارع السياسي عن تعديل كفة الصلاحيات لصالح المجلس المنتخب (النواب) ليكون مختصاً بالتشريع والرقابة؛ وأن يتم تعيين أعضاء الشورى وفق حالة من التوافق الوطني.

من الثوابت الوطنية التي أكد عليها الملك: استقلال القضاء؛ وسيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة؛ واحترام الحريات العامة، وتكافؤ الفرص. هذه الثوابت تحتاج الى عمل (لتكريسها خلال الفترة المقبلة، لأنها أساس حياتنا، وتمثل أساس انطلاقتنا نحو المستقبل) حسب الملك. فالفائدة الكبرى تتجلى في التطبيق للثوابت الوطنية، وإلا لم تصبح - من الناحية العملية - ثوابت حقيقية، فقيمتها في تطبيقها وتأكيد مرجعيتها لمؤسسات الدولة، بحيث تنتظم حولها علاقة المواطنين ببعضهم وكذلك حقوقهم، وبذا تكون لحياتهم معنى، حيث الكرامة والعدالة والمساواة.

ولا يخفى أن عبارات مثل (المساواة، وتكافؤ الفرص) تلامس أوتاراً حساسة لفئات من المواطنين، لاتزال تستشعر بأنها لم تنجز حتى الآن. لإنجاز المساواة تحتاج البحرين الى المزيد من القوانين التي تجرم التمييز، كما تجرم الحض على الكراهية، وترسخ قواعد العدالة والحقوق للجميع.

أيضاً أكد الملك على: (الالتزام بمسارات الإصلاح الشامل بما يتناسب مع ظروفنا ومصالحتنا الوطنية، وهويتنا وقيمنا، واحترام حقوق جميع المواطنين). ثم كرر قناعته (باستمرار الإصلاح الشامل الذي بدأناه معاً، وسنكمله معاً). هذه التأكيدات لها طعم مختلف هذه المرة، فالوتيرة التي تمضي فيها عملية الإصلاح قد تشهد في الفترة القريبة القادمة صعوداً وتسارعاً من جهة إقرار تعديل الدوائر الانتخابية؛ وتوسعة هامش الشراكة في صناعة القرار والسلطة التنفيذية؛ وتوسعة صلاحيات البرلمان في مجال التشريع والمحاسبة والرقابة؛ كما أن موضوع حقوق الإنسان - في حال نجح الحوار الوطني - سيشهد تطورات ايجابية كبيرة، سواء في مواجهة الانتهاكات ومعاقبة من يقوم بها، أو من جهة مواءمة التشريعات المحلية لتناسب المعايير الدولية، وكذلك توسعة فضاء حرية التعبير وتطوير الإعلام الرسمي بشكل يعبر عن كل الأطياف السياسية والمجتمعية، وغيرها.

اقرأ

٢ البحرين: نحو علاقة وثيقة

بمفوضية حقوق الإنسان

٤ الرد على (المؤامرة!)

بإصلاح الداخل الحقوقي

٦ شروط نجاح المصالحة الوطنية

٨ نحو تفعيل مؤسسات

حقوق الإنسان في البحرين

١٠ اذا تعلمنا مما سلف،

سنقول: عفا الله عما سلف

١٢ حل واحد للملفين

السياسي والحقوقي

البحرين:

نحو علاقة وثيقة بهفوضية حقوق الإنسان

تقارير دورية من قبله الى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، ومن ثم تزداد رقعة الضغوط الدولية لتشمل معظم دول العالم، ومؤسسات الأمم المتحدة. ولتلافي الوصول الى هذا الوضع الخطير، فإن على البحرين أن تسعى وبشكل عاجل

جوانب حقوق الإنسان في البحرين من وجهة نظر المفوضية والعديد من الجهات الحقوقية الدولية، خاصة فيما يتصل بقضايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير، وتزايد وتيرة الاعتقالات وتوجيه الاتهامات في صفوف من ترى المفوضية أنهم معارضين سياسيين

سلميين وناشطين حقوقيين، بالإضافة إلى وجود إحساس طاع، إن لم يكن إقتناع دولي، بأن ثقافة الإفلات من العقاب لا تزال سائدة في البحرين في ضوء عدم حدوث تقدم ملموس في مسألة محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتي كانت واحدة من توصيات تقرير بيسيوني تؤكد عليها.

لذلك ترمعلاقة البحرين بالمفوضية

السامية الآن بمنعرج حرج من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية، خاصة في ظل وجود إتجاه قوي داخل أروقة المفوضية والجهات الدولية المؤثرة، يميل الى تصعيد الضغط على الحكومة البحرينية. ويتغذى هذا الإتجاه على قناعة سائدة عند تلك الجهات من أن البحرين غير جادة في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها، ولذا هناك ميل الى الدعوة لعقد جلسة خاصة بالمسألة البحرينية خلال إنعقاد مجلس حقوق الإنسان في دورته المقبلة رقم ٢٥ المقرر لها في مارس القادم، وذلك بغرض النظر في أمر إتخاذ إجراءات محددة بحق البحرين، قد يكون من بينها تعيين مقرر دولي لحقوق الإنسان خاص بها، بكل ما يترتب على ذلك من إنعكاسات في غاية السلبية، باعتبار ذلك بمثابة رقابة دولية تشمل زيارات للمقرر الدولي، ورفع

تمر علاقة البحرين بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بفترة صعبة، بعد التحسن الملموس الذي كان قد طرأ عليها منذ الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٢ عبر جهود شخصية قام بها وزير الخارجية عند ترؤسه لوفد البحرين إلى دورة مجلس حقوق الإنسان رقم ٢١ في سبتمبر من ذلك العام. يومها ظهرت بوادر تحسن تمثلت في التالي:

- تأكيد البحرين على جديتها في إكمال تنفيذ كل من توصيات بيسيوني، وآلية المراجعة الدورية الشاملة.
- تجديد الدعوة للمقرر الدولي الخاص بالتعذيب لزيارة البحرين.
- إعلان البحرين بأنها ستدرس بجدية أمر الإنضمام للبروتوكول الإختياري الملحق بإتفاقية مناهضة التعذيب.
- قيام وفد فني من مكتب المفوضية بزيارة ناجحة للبحرين في ديسمبر من نفس العام بهدف التأسيس لبرنامج تعاون بينهما.

- توجيه الدعوة للمفوضية السامية لزيارة البحرين وترحيبها المبدئي بها. بعد فترة وجيزة من ذلك التحسن، شهد عام ٢٠١٣ في مجمله بروداً في العلاقات تضمن نقداً صريحاً لسجل البحرين في مجلس حقوق الإنسان. لقد حدثت يومها مستجدات كانت السبب وراء ذلك البرود وعلى رأسها:

- تجميد البحرين زيارة مقرر التعذيب.
- عدم حدوث أي تقدم فيما يتصل بمسألة الإنضمام للبروتوكول الإختياري الملحق بإتفاقية مناهضة التعذيب.
- تعثر مسار التعاون بين البحرين ومكتب المفوضية بسبب التلكؤ في إكمال دراسة المقترحات حول مرجعية ذلك التعاون ومن ثم التصديق النهائي عليها.
- حدوث المزيد من التدهور في بعض



وزير الخارجية مع المفوضة السامية نافي بيلاي

لإتخاذ خطوات جادة تعالج كل جوانب ملفها الحقوقي، والتي تمثل بواعث قلق بالنسبة للمفوضية وسائر أطراف المجتمع الحقوقي الدولي بالصورة التي يمكن أن تسهم في تهدئة المخاوف وإستعادة الثقة بالجدية التي توليها البحرين لإلتزاماتها وتعهداتها.

تحول إيجابي

بيد أن تحوّل إيجابياً حدث خلال شهر يناير ٢٠١٤، في مسارين متراپطين: الأول، سياسي، ويتعلق بصدر أمر ملكي بتكليف ولي العهد لإعادة الحيوية للحوار السياسي مع المعارضة للوصول الى نتائج. والثاني، حقوقي، حيث تكفل بإعادة الزخم اليه وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة.

ويعكس الترابط والتداخل بين الملفين السياسي والحقوقي، أهمية معالجتهم معاً، حيث يرقب العالم التطور في أحدهما وكأنه عامل مساعد لحلحلة الآخر، دون أن يكون بديلاً عنه.

وفي هذا السياق، قام وزير الخارجية بمحاولة ترطيب الأجواء مع المفوضية السامية، فالتقى بالمفوضة السامية نافي بيلاي، وحاول حلحلة النقاط العالقة في الملف الحقوقي، بحيث تمّ حسم موضوع التعاون الفني بين المفوضية السامية وحكومة البحرين، وقد بدأ الفريق الفني زيارته للبحرين في ٢٠١٤/٢/١٩. ومن جهة أخرى، جدد الوزير دعوته للمفوضة لزيارة البحرين، والتي أشادت بالحوار الوطني الذي تصدى له ولي العهد. كما وعد وزير الخارجية بمقاربة جديدة لموضوع حقوق الإنسان في البحرين، وتحسين علاقة التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية، التي اجتمع مع عدد منها، بحيث تكون مرتكزة على الشفافية والجدية، وقدم لها دعوة لزيارة البحرين، للاستفادة من خبراتها.

بواعث القلق

يمكن تحديد عناصر بواعث القلق الدولي في ملف البحرين الحقوقي - كما وردت في تقارير المنظمات الحقوقية الدولية - في التالي:

١ - اعتقال ومضايقة من يعتبرون في عرف المجتمع الدولي سجناء رأي، أو ناشطين حقوقيين، وتوالي المزاعم باستمرار ممارسات التعذيب ضد المحتجزين.

٢ - عدم التعاون مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، ومنها إلغاء زيارة المقرر الدولي الخاص بالتعذيب، وكذلك ضعف التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية، ووضع القيود أمام زيارتها للبحرين لتقييم الوضع الحقوقي فيها.

٣ - استمرار التضييق على حرية التجمع السلمي، وحق التعبير عن الرأي.

٤ - منع الجمعيات السياسية من

الإتصال بالدبلوماسيين الأجانب.

٥ - عدم وضع حد لثقافة الإفلات من المحاسبة والعقاب، والتي تقول الجمعيات الحقوقية الدولية أنه ينجح بسببها مرتكبو إنتهاكات حقوق الإنسان، في الكثير من الأحيان، في تفادي مواجهة العدالة وتحمل مسئولية اعمالهم.

٦ - عدم تكافؤ الفرص وغياب مبدأ المساواة والعدالة الإقتصادية والإجتماعية بين فئات المجتمع البحريني.

٧ - البطء في تنفيذ توصيات تقرير بيسيوني، وكذلك توصيات المراجعة الدورية الشاملة.

التعاون مع المفوضية بداية الحل

إن سبيل البحرين للخروج من مأزقها الحقوقي لا يتم بمناطحة المجتمع الحقوقي الدولي أو الإستخفاف بإنتقاداته، وإنما في السعي الجاد لإستعادة ثقته من خلال التعاون معه، والإفادة من آلياته وإمكانياته. ولعل فتح باب التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان يمثل المدخل الأساس لحل إشكالات العلاقة بين البحرين والعالم الخارجي.

فمن شأن فتح الباب أمام تعاون بحريني وثيق مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن يساعد في بناء القدرات البحرينية وفق مرجعية يتفق عليها الجانبان، وفي إطار برنامج متكامل يتم إعداده بالتوافق مع كافة الجهات الحقوقية المعنية في البحرين، والتي هي بحاجة ماسّة الى هذا الأمر، حيث أن الإنتهاكات التي تُرتكب في كثير منها يعود الى ضعف مستوى الأفراد والجهات المخوّلة بحفظ القانون وحماية حقوق الإنسان.

يمكن للبحرين - مثلاً - الإستفادة من برنامج الأمم المتحدة للخدمات الإستشارية في مجال حقوق الإنسان، والذي استهدف من تأسيسه تلبية إحتياجات الدول في مجال بناء ودعم المؤسسات والبنية التحتية لحقوق الإنسان في الدولة المعنية، بهدف الإرتقاء

بها إلى درجة تتسق والمعايير الدولية. ويشمل العون التدريب ورفع القدرات داخل كافة الوزارات والهيئات المعنية بحقوق الإنسان.

وغني عن القول، فإن من شأن سعي البحرين لإستقطاب الدعم الدولي المطلوب للدفع بعملية الإصلاح الحقوقي بالبلاد، وإشراكها للأطراف الدولية ذات الصلة في هذا الجهد، ان يبعث برسالة تطمينية واضحة للمجتمع الدولي؛ فحوالها أن البحرين جادة في معالجة أزماتها الحقوقية، واجترار حلول دائمة لبواعث القلق الدولية.

ترحيب المفوضية بالحوار الوطني والتعاون الفني

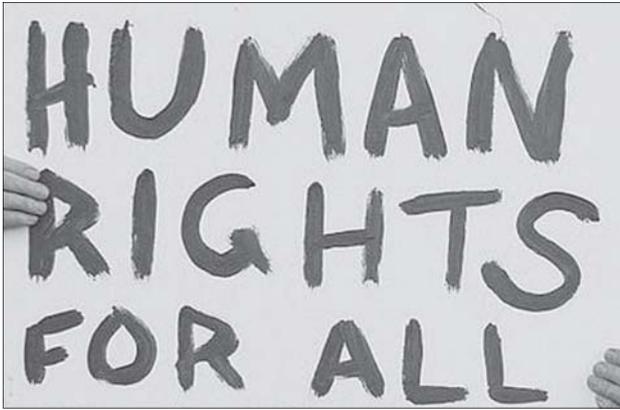
في لقاءه مع المفوضة السامية نافي بيلاي، منتصف يناير ٢٠١٤، أعرب وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، عن رغبة ملكة البحرين الصادرة في تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان، وبالأخص المفوضية السامية لحقوق الإنسان للعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مرحباً بالاتفاق الذي تم التوصل اليه حول الاطار المرجعي للتعاون التقني وبناء القدرات بين الجانبين. فيما أكدت السيدة بيلاي على التزام المفوضية بتقديم المساعدة الفنية البناءة، وتعزيز قنوات الاتصال لبحث سبل تطوير التعاون في مجال حقوق الإنسان.

وكان وزير الخارجية قد أطلع بيلاي على آخر التطورات الحقوقية والسياسية في البحرين، وآخر تطورات الحوار الوطني الذي قال انه يتسم بالجدية والمصادقية والمسؤولية، ويستهدف إزالة أي تحديات تعترض الحوار، وتقريب وجهات النظر، وتلبية تطلعات كافة البحرينيين. وقد أشادت المفوضة السامية بالحوار الوطني، مبدية دعمها للخطوات الإيجابية التي تسهم للوصول إلى توافقات وطنية تحقق طموحات الشعب البحريني.

الرد على (المؤامرة!) بإصلاح الداخل الحقوقي

من دولة عربية وغير عربية، الى حد إصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي، تفوّض باستخدام القوة العسكرية، ضد نظم تعدي بقسوة على حقوق مواطنيها، كما حدث في ليبيا، وكما تجري المطالبات في سوريا. هذه المسألة يجب أن لا تغيب عن بال الفاعليات السياسية واصحاب القرار.

فالإحتجاج على التدخل الخارجي، في موضوع حقوقي، لم تعد له - شئنا أم أبينا - أذنٌ سمیعة في عالم اليوم. وبالتالي لا بدّ من مقارنة أخرى، ولغة خطاب آخر، في التعاطي مع الدول المنتقدة لسجل حقوق الإنسان في بلداننا. إن مقولة: (مالكم شغل بنا، هذا شأن داخلي)، أو (نحن أعرف بشؤوننا)، لا قيمة لها! **ثانياً -** واضح من خلال التجربة البحرينية، وغيرها أيضاً،



أن موضوع حقوق الإنسان، هو موضوع رئيس في العلاقات بين الدول، سواء كانت عدوة أم صديقة أم منافسة. وإن مفردة (حقوق الإنسان) يمكن استخدامها من قبل أية دولة ضد أخرى. حتى الولايات المتحدة، هناك من يعرض بسجلها الحقوقي، وانتهاكات حقوق الإنسان في أكثر من مكان في العالم؛ ولسنا بعيدين زمنياً عن قضية سجن ابو غريب ولا سجن غوانتانامو، ولا عن التقارير الدولية السنوية التي تفرد صفحات مطولة عن سجل أميركا الحقوقي.

ليس استخدام مفردة (حقوق الإنسان) من قبل دول كبرى كأداة لانتقاد البحرين أمراً جديداً، حتى ولو كانت تصنّف في خانة الدول الصديقة. هناك العديد من الدول، لا تريد أن تصنّف

لزال بعض اللاعبين السياسيين في البحرين، ومن ورائهم طيفٌ من شرائح مجتمعية يعتقدون أن ما يجري في البحرين مجرد مؤامرة دولية، تشارك فيها دول عديدة، اضافة الى منظمات حقوق الإنسان الدولية التي يعتبرونها مجرد أدوات تحركها أجهزة استخبارات دولية، وتستخدمها للتدخل وتشويه سمعة البلاد، وتمزيق النسيج الاجتماعي، بل وإسقاط النظام. وللحق، فإن بقاء هذه القناعة قارة في الزمن العام، يعود في جزء اساس منها الى سياسة المعايير المزدوجة التي تمارسها دول عربية، فهناك الى جوار البحرين دولٌ عديدة متخلفة في نظامها السياسي، ولا تتمتع شعوبها بعشر الحريات العامة المتوفرة حالياً في البحرين، ويجري في تلك الدول كل أصناف الإنتهاكات، ومع هذا، فإنها لم تتعرض لضغوط بحجم ما تتعرض له البحرين.

لكن اطلاق الإتهامات بشكل تعميمي خطأ فادح، ويؤسس لفهم خاطئ ومواقف خاطئة من المؤكد انها لا تخدم البحرين. ولتوضيح بعض مكامن الخطأ، نورد هذه الملاحظات:

أولاً - يغيب عن نظر البعض، حقيقة ذات أهمية تتعلق بمفهوم سيادة الدولة على أرضها وشعبها، كما تتعلق أيضاً بمبدأ في العلاقات الدولية يؤكد على (عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى). لقد طرأ تحوّل من الناحية العملية على هذا المفهوم، بحيث أصبح التدخل في شؤون الآخرين أمراً واقعاً، ومشرعناً، بل ومألوفاً، بناء على اتفاقيات دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، والتطور في القيمة الإعتبارية لها، والزامية تلك الحقوق بحيث أصبحت تضغط على كل الدول الموقعة على مواثيق حقوق الإنسان الدولية. لم يعد مقبولاً في العلاقات الدولية أن تمارس الدولة - أية دولة - ما تريده بحق شعبها، وتعتبر ذلك من شأنها الخاص، وبالتالي تنتظر صمتاً دولياً. هذا لم يحدث حتى مع الدول الكبرى الى هذا اليوم كالصين وروسيا، ولا يُنتظر أن يحدث مع الدول الأخرى. أصبح موضوع حقوق الإنسان (شأناً عالمياً) وليس (شأناً داخلياً محضاً).. وأصبحت تلك الحقوق مادة أساسية مؤثرة في العلاقات الدولية.

وكما ذكرنا، فإن التدخل صار حقيقة نلحظها اليوم في أكثر

وإغلاق الأفهام عن العالم الذي يتشكل من حولنا. نحن جزء من هذا العالم الذي يتشكل، ونحن معنيون بحفظ الاستقرار والأمن وفي نفس الوقت بتلبية التطلعات المشروعة لشعبنا، وعلينا احترام خيارات الجمهور وترشيده، وليس الإلتفاف عليه وتحويل اهتمامته وإشباع جانب من رغباته (جوانب الرفاهية المعيشية) فحسب. ذلك أن مثل هذا الإشباع الجزئي - الذي هو حق هذا الجيل الجديد - لا يلغي تطلعاته السياسية. نحن بحاجة الى عقلية تفهم هذا الجيل، وتدرك متغيرات العصر، وتحولات المفاهيم، في منطقتنا والعالم، حتى نستطيع التعاطي معها بخطاب عقلائي، وبرؤية رشيدة، تبني وطناً حراً وكراماً ومستقلاً ومستقراً ومحترماً.

يجب أن يكون خيارنا إصلاح وضعنا المحلي الحقوقي والسياسي والتنموي، وأن نبذل جهداً كبيراً في هذا الإتجاه، وأن نتعاطى في نفس الوقت مع التقارير والبيانات التي تصدر من دول أو منظمات حقوقية بروح مسؤولة إن كانت تكشف عن مواطن الخطأ لدينا، ومثل هذه التقارير على حدة بعضها، لن تتوقف مطلقاً، ما لم يكن بيتنا نظيفاً، ويجب أن يكون همناً أن يكون نظيفاً خالياً من الانتهاكات، مصححاً للأخطاء إن وقعت، فهذا لصالحنا شعباً ونظاماً سياسياً. فنحن أولى بأن نعيش في بيئة كريمة نظيفة، قبل أن يهمننا نقد الآخرين لنا إن كانت تلك البيئة عكس ذلك.

هذا هو التحدي الذي يواجهنا. وأما ما يثار من جدل في البحرين اليوم حول التدخل والتأمر الأجنبي، فما هو إلا انعكاس لضبابية الرؤية، والجمود في مناقشة التطورات اللحظية. ليس أمامنا ونحن نوجه النقد لمن ينتقد سجلنا الحقوقي سوى واحد من حلين: إما أن نصلح أوضاعنا الحقوقية ونسحب ذرائع النقد والتدخل؛ وإما أن نستمر في ارتكاب الأخطاء ونسيء لسمعتنا، ونعرض علاقاتنا بحلفائنا وأصدقائنا للمخاطر. وسواء كان تدخل واشنطن أو لندن أو باريس أو بروكسل أو جنيف، عبر النقد والضغط السياسي، بدوافع قيمية وأخلاقية، أو بدوافع مصلحة، أو بغرض الإبتزاز، فإن ذلك لا يزيد من الخيارات أمامنا، لمواجهة هكذا نوع من التدخل.

نفسها في خانة الداعمين لمنتهكي حقوق الإنسان، فذلك يؤثر على سمعة الدولة المعنية نفسها، وعلى مصالحها، ومكانتها في الساحة الدولية.

ولأن موضوع حقوق الإنسان صار واحداً من معايير العلاقات الدولية؛ مثلما هو سلاح للتدخل في شؤون الدول الأخرى، فإن المنتقدين يمكن أن يُنتقدوا أيضاً وعلى ذات القاعدة. هذا مجال مفتوح لجميع الدول بلا استثناء. وبالتالي، فإن من الضروري أن تقفل الدول هذه البوابة من النقد الحاد أو الناعم، وذلك عبر التقيد والإلتزام بالمواثيق الدولية التي وقعت عليها، أو أن تتحمل النقد وتمضي قدماً في انتهاكاتها، وتعرض سمعتها وعلاقاتها الدولية الى التدهور.

الثالثة - من المؤكد أن موضوع حقوق الإنسان، ومهما أراد المرء أن يجرده من خلفياته السياسية، فإنه لا يستطيع. لكنه - أي موضوع حقوق الإنسان - مستقل بذاته أيضاً، وله كينونته الخاصة، وهناك من يحسن استخدامه والإستفادة منه، لأغراض نبيلة، أو حتى لأغراض الإبتزاز السياسي، كما هو واضح في دول عديدة. لكن هذا النوع من الإبتزاز السياسي، رغم رفضنا له، لا يعني القبول بالانتهاكات بادئ ذي بدء. فالأصل هو احترام حقوق الإنسان، وأما استغلال الموضوع من قبل آخرين، فإنه مجرد نتيجة لمشكلة أو خطأ، يجب تصحيحه. وهذا ما يفترض أن يهمننا بالذات.

فلكي نمنع الإستغلال، ونحد من التدخل الخارجي في شؤوننا، فإن علينا أن نصلح أوضاعنا الحقوقية، حتى لا نفتح النوافذ والأبواب ونقدم الذرائع لمن يريد أن يستغل ذلك، ربما لأهداف لا علاقة لها بحقوق الإنسان.

الرابعة - من المهم إدراك العصر الذي نعيشه اليوم. هناك شرق أوسط جديد يتشكل بخصوصيات محلية، أي أنه ليس نسخة من الغرب، وهو مدفوع بقوة شعبية شبابية تختلف في رؤيتها وتطلعاتها عن الجيل الماضي. هذا الجيل المندفَع يتطلع للديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية في الحكم، ويتسلح بأدوات العصر وتكنولوجيته الحديثة في الإتصال والتواصل. وهنا يبدو من العبث إغلاق خيارات الإصلاح،

شروط نجاح المصالحة الوطنية

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

تكون التسويات السياسية هشة وقصيرة العمر. وهنا، لكي يتحقق ذلك الرضا، فإن التسويات يجب أن تكون قائمة على أسس العدالة، والتوازن، بحيث يمكن (الإقناع بها) و (الدفاع عنها) و (المجادلة بشأنها) ومن ثم تحقيق الرضا (الشعبي).

الحل التوافقي، كما ذكرنا ذلك

مراراً يعتمد على قيام نظام سياسي يعتمد على ثلاثة عناصر، أو لنقل ثوابت:

ملكّي، إذ لا سبيل لتغيير النظام السياسي من قبل طرف واحد من اللاعبين السياسيين، لا بالقوة ولا بالإقناع! الملكية يفترض أن تكون مظلة لمكوّني المجتمع، وناظم للخلاف والتوازن السياسي، ويمكن لها أن تتطور إلى ملكيّة دستورية في المستقبل، حسب نص الدستور.

توافقي، أي أن تتفق مكونات المجتمع على سقف التغييرات، وتحدّد وجهة النظام وسياساته، والمشاركة فيه.

ديمقراطي، بحيث يتسق مع المبادئ الحقوقية العالمية في العدالة والمساواة، والمحاسبة، واحترام التنوع، واحترام رأي الجمهور وخياراته وإرادته فيمن يمثله، والتمتع بحقوقه المدنية والسياسية.

إن توافق الأطراف الثلاثة: الشيعة والسنة والعائلة المالكة، هو أساس الحل. لا أحد يستطيع أن يلغي الآخر سياسياً. وقد جربت البحرين ذلك من قبل؛ والبعض يعتقد أن الفرص متاحة لإنجاح الحوار الحالي، لأن جميع الأطراف السياسية وصلت إلى القناعة التي كان يجب أن تتعلمها منذ ثلاثة أعوام، وهي: أن لا القوة، ولا التهميش، ولا التمييز، ولا الشارع ومظاهراته، ولا العنف، ولا القبليّة، ولا الطائفية وتأجيجها بقادرة على إلغاء موازين القوى بشكل راديكالي لصالح طرف على حساب مصالح الأطراف الأخرى.

هذا لا يكفي، وإنما المطلوب للخروج من الأزمة السياسية

التالي:

مرّة أخرى ترتفع الآمال لدينا ولدى الشارع البحريني، بل ولدى الحريصين على استقرار وتطور البحرين، سواء من دول أو مؤسسات، من أن حلاً قريباً للأزمة السياسية والحقوقية قاب قوسين أو أدنى، حيث انتعشت الآمال بسبب تصدّي ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة لموضوع الحوار، وانتشار تسريبات من أطراف متعددة من أن صفقة حلّ في الطريق.

تمنّى هذه المرّة أن تكون تمنياتنا في محلّها، وأن البحرين على موعد مع الإصلاح والتغيير والاستقرار. إذ أنها بحاجة ماسّة إلى ولايتين: ولادة تخرجها من الأزمة السياسية من خلال إنجاح الحوار الوطني، واستنابات نظام سياسي يعمل على إرساء الديمقراطية ويشترك في بنائه الجميع. وولادة جديدة للمجتمع المدني وبروز تطورات تعيد تأكيد ثوابت حقوق الإنسان، واحترامها حقاً على أرض الواقع. وهناك إرهافات أمل ومؤشرات لهاتين الولايتين.

فيما يدور الحوار بين الأطراف السياسية، فإن الأوضاع لاتزال صاخبة في الشارع، بل أن حرارة تحركات هذا الأخير عالية، والعنف لم يتوقف، إن لم يكن قد تصاعد مؤخراً على وقع أخبار بقرب انفراجات. لكن - ولكي يكون البناء صحيحاً لمستقبل آمن ومستقر في البحرين - فإننا نبحث عن:

- حل دائم للأزمة السياسية، فالحلّ المؤقتة لا تنتج إلا استقراراً مؤقتاً. ولقد تعب البحرينيون من انفجار الأزمات بشكل متكرر خلال العقود الطويلة الماضية. هذا يؤشر إلى أن أسس المشكلات لم تحلّ بشكل جذري، ربما لأن الحلّ الجذرية تتطلب تغييرات راديكالية في البنى السياسية، وهناك من يخشاها، وهذا ما رجّح التغييرات (التدرّجية) التي عادة ما تفقد زخمها مع الزمن، بحيث لا تصل إلى معالجة الجذور.

- حل توافقي يتمتع بصفة الديمومة أيضاً، بحيث ان ما تتفق عليه القوى المجتمعية اليوم، لا يجري تغييره أو الانقلاب عليه غداً. هذا يعني أن يعتمد الحلّ على رضا الأكثرية الشعبية في كل المكونات الاجتماعية، إذ بدون رضا هذه الأكثرية،

ويجب التأكيد في الخطاب الجديد على أن التنازل الضروري لا يعني الإفتئات عليه أو التفريط بحقوقه، وإنما هو إيجاد عملية متوازنة لتحقيق مصالح الجميع. ذلك أنه، ومنذ بداية الأحداث، تأكدت قناعات عند كل الشرائح الاجتماعية وممثليها السياسيين، بأن هناك نظاماً سياسياً سيولد من جديد؛ وهذا ما بشر به الكثير من المحللين وبعض رموز الحكم أنفسهم بعبارات مختلفة. وهذا ما ولد خشية وقلقاً لدى الفئات المذهبية المختلفة: هل سيخدم هذا النظام الجديد مصالحنا، وحقوقنا، ويوفر لي ولأبنائي الأمن والإستقرار؟ هذا السؤال مطروح لدى السنة والشيعنة ويعبر عنه بصورة صريحة في الخطابات السياسية للطرفين. وهنا يجب ان يؤكد الخطاب الجديد على أن التوافق لا يعني غلبة طرف سياسي على آخر، ولا ترجيحاً لمصلحة فئة مذهبية او سياسية على أخرى؛ ولا تفريطاً بالحقوق الأساسية للمواطنين.

من المؤسف أن البعض اعتمد حدة في الخطاب كلما بدت تبشير حل سياسي، من اجل تخريب الحل، والتحريض عليه وعلى من يقوم به، كما أن حدة العنف تصاعدت في الشارع لتحقيق ذات الغرض: تعطيل نجاح أي حوار سياسي، وإبقاء الصراع مفتوحاً؛ وربما الإستفادة من ذلك على طاولة المفاوضات، التي يكون فيها المفاوضات محاصرين بأكثر من مشكلة وقضية.

المطلوب من القيادات السياسية والدينية - إن كانت جادة في إنجاح الحوار الوطني والوصول الى المصالحة الوطنية - أن تضبط ردود أفعالها بما لديها من تأثير وقدرات؛ ومطلوب منها أن تتوقف عن التصريحات العلنية المتوترة والتي تستفز الآخر، كأداة ضغط في التفاوض، وأن لا تزيد بخطابها هذا التوتر في ساحة ملتبهة أساساً.

لقد وقعت الكثير من القيادات السياسية ضحية الشارع نفسه، فهي بدأت بإثارته وتحريكه، ثم تأثرت به فأطلقت العنان لنفسها بالحديث وهي ترى الحشود، ولم تضبط نفسها وفق محددات العمل السياسي الوطني ومتطلباته في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد.

على صعيد آخر، تتطلب إعادة الثقة - من جانب الحكومة - إطلاق سراح المعتقلين وبالأخص النساء والأطفال، ما يسهل الحوار، ويوقف الشد العصبي ودائرة الفعل ورد الفعل.

من حقنا ان نأمل حلاً يخرجنا وبلدنا من عنق الزجاجة، وأن يعيد اللحمة للمجتمع، ويرسم صورة لبحرين المستقبل حرة آمنة مطمئنة كما كانت.

١/ التنازلات المتبادلة: بالرغم من أن البحرين لم تهدأ طيلة الأعوام الثلاثة، إلا أنها ولعامين على الأقل كانت تمر بمرحلة جمود سياسي طويلة. ورغم تقديم المشاريع السياسية، وظهور دعوات عديدة للحوار، بل وانعقاد جلسات حوار، إلا أنها كانت تصل في النهاية الى الفشل. والسبب يعود بنظرنا الى أن الأطراف جميعها لم تكن مستعدة لتقديم التنازلات الضرورية لنجاحه؛ وكان كل منها ينتظر من الآخر تقديم التنازل ليحوز هو على (حصّة الأسد). هذا لا يكون في السياسة، فمادامت القوة متكافئة، لا يبقى سوى الحل السياسي، ولا يوجد حل سياسي بدون تنازلات - قد تكون مؤلمة - من كل الأطراف السياسية.

نعم.. يمكن لكل طرف أن يرفع سقف الأهداف والمطالب، فهذا من أدوات التفاوض، لكن حين يحين الجد، ويبدأ الحوار، فيكون لزاماً على كل طرف أن يعرف ماذا سيقدم من تنازلات ليصل المتفاوضون الى توافق ومن ثم الى حلول تسوية.

في غير هذه الحالة، فإن من يصبر على عدم التنازل يتحمل مسؤولية استمرار الأزمة بلا أفق، ولا نظن ان البحرين اليوم بحاجة الى الاستمرار في حالة الجمود والإستنزاف لطاقت الدولة والمجتمع في صراع سياسي حاد أثر على كل مناحي الحياة، وعمق الشروخ بين فئات المجتمع المتعب، بل وأضعف مكانة الدولة بين الأمم، وأساء الى سمعتها، وجعلها عرضة للتدخلات الخارجية أكثر من أي وقت مضى، فأني عاقل يريد استمرار هذا؟

٢/ بناء الثقة: وهذا لا يتم إلا بسحب القرار من الشارع الى النخب السياسية. فقد أقحم الجمهور في الصراع السياسي مدة طويلة، إما من أجل تغييرات راديكالية في البنيان السياسي، أو كأسلوب حمائي لمكتسبات قائمة، أو لشرعنة قرارات وتوجهات بعينها؛ أو بغرض تحسين شروط التفاوض التي قد تأتي لاحقاً.

الآن تبين - أو سيتبين في وقت قريب - أن وجود الشارع المتوتر صار عبئاً على الحوار، بعد أن كان مطلوباً في الصراع السياسي الحاد، وبعد أن تمت تغذيته - للأسف - بروح الكراهية والطائفية والصور النمطية للخصم، الى الحد الذي لم يعد بإمكانه قبول الحلول التسوية. وهنا على جميع الأطراف في طاولة الحوار، تحجيم حضور هذا الشارع الذي يرفض التنازلات المطلوبة لإنجاح عملية المصالحة السياسية، من خلال إيقاف مضخات الطائفية والتحريض على الآخر في الإعلام والمنابر الدينية، والبدء بخطاب جديد عقلائي يتفهم مخاوف الآخر، ويشجع على ضرورة التعايش المجتمعي، ويبين فوائد ذلك على الدولة والمجتمع بكل فئاته.

نحو تفعيل مؤسسات حقوق الإنسان في البحرين

مواطنين ضد منتسبي قوات الأمن العام، لاتخاذ إجراءات تأديبية بحق من يثبت عليه انتهاك حقوق المواطنين.

٣/ مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين (سبتمبر ٢٠١٣): هذه المفوضية تختص بمراقبة السجون ومراكز التوقيف، بغرض التحقق من أوضاع المحتجزين وضمان عدم تعرّضهم للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية التي تحط بكرامتهم.

٤/ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (أبريل ٢٠١٠): وكان الهدف العريض لإنشائها: تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان في البحرين، وفق مبادئ باريس، وذلك من خلال تلقي الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات؛ ودراسة التشريعات والتوصية بتعديلاتها بما يتواءم مع المعايير الدولية؛ وإصدار المطبوعات والتقارير وتنظيم الندوات وعقد المؤتمرات وذلك لنشر ثقافة حقوق الإنسان ودعم بناء القدرات.

تكمّن أهمية قيام هذه المؤسسات الأربع في أنها تمثل الدعامات الرئيسية للبنية التحتية لحقوق الإنسان في البحرين، كونها تختص بمعالجة أهم بواعث القلق الدولية تجاه أوضاع حقوق الإنسان؛ كما أنها تشكّل الإستجابة العملية لمتطلبات الإلتزام بتنفيذ الشقّ الأعظم من التوصيات الواردة في تقرير بسيوني، والتعهدات التي ألزمت البحرين نفسها بها عبر آلية المراجعة الدورية الشاملة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

بيد أن هذه الدعامات بقيت مجرد هياكل فارغة المحتوى منذ تأسيسها، والسبب الرئيسي لذلك قد لا يعود الى غياب الإرادة السياسية، بقدر ما يكون السبب الأساس كامناً في الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد، والإنقسامات المجتمعية الحادة، بحيث لم يتوفر المناخ الطبيعي اللازم لنمو وتطوير عمل هذه المؤسسات،

صناعة مؤسسات تتعاطى بالشأن الحقوقي، مسألة غير صعبة؛ وإنما تكمن الصعوبة الحقيقية في محتوى تلك المؤسسات وقدرتها على الإيفاء بأهدافها المعلنة، وإقناع الجمهور المحلي والرأي العام الحقوقي الدولي بفعاليتها ودورها الأساس في تطوير حقوق الإنسان.

كل دول العالم بلا استثناء لديها مؤسسات حقوقية محلية، وربما تواصلت وتفاعلت مع الجو الحقوقي العالمي. لكن كم منها يحقق أهداف حقوق الإنسان؟ ولماذا يوجد فرق شاسع بين دولة وأخرى في طبيعة تلك المؤسسات وتأثيرها؟

بعض الدول، وبسبب الضغوط الدولية عليها، أو بغية تضليل الرأي العام المحلي لديها، عمدت الى مماشاة العالم في إيجاد مؤسسات حقوقية، لا بغرض تطوير أوضاع حقوق الإنسان لديها، وإنما تفادياً للمزيد من الضغوط، في وقت لم يكن في إرادة تلك الدول استحداث مؤسسات فاعلة حقاً، ولم تكن رغبتها صادقة، بل عمدت الى مواصلة سياستها القمعية ولكن مع غطاء حقوقي - في الشكل.

لكن وجود مؤسسات حقوقية غير فاعلة يمثل عبئاً على الدولة - أية دولة - سواء أخلاقياً أو سياسياً أو أمنياً، ويظهرها بمظهر المخادع، أو في أحسن الأحوال العاجز في مجال تفعيل ما لديها من أطر حقوقية تمّ استحداثها.

المؤسسات الحقوقية الدولية الكبرى، تنظر بإيجابية الى أي خطوات تؤدي الى مأسسة العمل الحقوقي في أي دولة، وهي لا تتدخل في النوايا، ولكنها تراقب عمل المؤسسات الوليدة ومدى فاعليتها في ترشيد أداء الدولة في حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات. وللعلم الحقوقي معايير الدقيقة في تصنيف المؤسسات الحقوقية التي تقيّمها الدول، وفي تقييم أدائها، وإذا ما وجدت ضعفاً فيها، فإنها تحاول مساعدتها لتطوير عملها، لضمان مهنتها واستقلالها ونزاهتها. فإذا لم تلق التجاوب المطلوب فإن الدولة المعنية ومؤسساتها تواجه نقداً وضغطاً دولياً عليها لتصحيح مسارها

تفعيل المؤسسات الحقوقية البحرينية

أنجزت البحرين خلال الفترة الماضية خطوات ملموسة في مجال الدفع بإتجاه الوفاء بالتزاماتها الدولية الحقوقية. تمثلت بعض تلك الخطوات في إنشاء أربع مؤسسات ذات صلة بهذا الهدف، هي:

١/ وحدة التحقيق الخاصة التابعة للنيابة العامة (فبراير ٢٠١٢): وهي وحدة تختص بالتحقيق والتصرف في جميع ادعاءات القتل والتعذيب وإساءة المعاملة المنسوبة للمسؤولين الحكوميين وفقاً للمعايير الدولية. وقد أنشئت الوحدة بناء على توصية بسيوني رقم ١٧١٦ والتي تنص على وضع آلية مستقلة ومحيدة لمساءلة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالاً مخالفة للقانون، أو تسبّبوا بإهمالهم في حالات القتل أو التعذيب وسوء معاملة المدنيين. بحيث تتخذ هذه الوحدة إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص، بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين أو عسكريين، من الذين يثبت عليهم مبدأ (مسؤولية القيادة) وفقاً للمعايير الدولية.

٢/ الأمانة العامة للتظلمات بوزارة الداخلية (يوليو ٢٠١٣): وهي مؤسسة أنشئت لفحص الشكاوى المقدمة من قبل

الى الحد الذي كان فيه المجتمع الحقوقي البحريني منقسماً بشأن التعامل والتعاون معها وحتى مجرد الاعتراف بها. زد على ذلك فإن هذه المؤسسات تعرضت ولا تزال الى استقطابات سياسية، لخدمة هذا الطرف السياسي أو ذاك. ولأن هذه المؤسسات الوطنية الحقوقية كانت ولا تزال تمرّ بـ (مرحلة الطفولة/ التأسيس)، لذا لم يكن بإمكانها القيام بدور فاعل في ظل الأزمة السياسية.

اليوم، ونحن نترقّب حلاً سياسياً ومصالحة وطنية عبر بوابة الحوار الوطني، وعلى أمل أن يتحقّق ذلك، فإن التفكير المستقبلي يفرض على صانع القرار إجراء تغييرات جذرية في عمل تلك المؤسسات الوطنية، حتى تخدم مرحلة ما بعد المصالحة، وتساهم في عملية الإستقرار المجتمعي، من خلال القفز بأداء هذه المؤسسات لتصبح ناضجة مهنيّاً، وقادرة على تحقيق الدور المناط بها في حماية حقوق الإنسان؛ وإقناع الرأي العام الداخلي بجدواها - خاصة أولئك المفترض أن ينتفعوا بخدماتها؛ والإسهام في إستعادة ثقة المجتمع الدولي بمصداقية البحرين وبعديتها في الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية.

السؤال: ما هي الخطوات المطلوبة لتفعيل عمل هذه المؤسسات الحقوقية الوطنية؟
أولاً - المراجعة الشاملة لأنظمة ولوائح هذه المؤسسات، والتأكد من أن أي منها لا يخالف المعايير الدولية، وقانون حقوق الإنسان الدولي. كل مؤسسة من المذكورة أعلاه ترجع الى قانون دولي حقوقي يحدد معايير العمل على أساسها: فهناك (مبادئ باريس) بالنسبة للمؤسسة الوطنية؛ وهناك (بروتوكول اسطنبول) بالنسبة لوحدة التحقيقات الخاصة؛ وهناك معايير دولية للتظلمات/ ديوان المظالم Ombudsman يفترض أن تكون الأمانة العامة للتظلمات البحرينية أن تكيّف عملها وفق ما جاء فيها، وأخيراً هناك معايير دولية في انشاء

مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، مذكورة في البروتوكول الإختياري لمناهضة التعذيب (OPCAT).

ثانياً - القيام بمراجعة شاملة للتعيينات في هذه المؤسسات، فمن لا تنطبق عليه معايير الكفاءة والنزاهة والحيدة والإستقلالية، يتم استبداله، وإذا ما كان هناك نقص في الكفاءة، فيعالج من خلال التدريب. لأنه لا يمكن النهوض بأية مؤسسة يقوم عليها غير أكفاء، وغير نزيهين، أو غير مستقلين. في هذه الحالة ستمتدّد (مرحلة الطفولة) لمؤسساتنا الحقوقية لمدة طويلة، ولن يكتب لها النضج وتقديم العون وقت الحاجة. فضلاً عن ذلك، فإن منتج أفراد غير كفؤين هو مؤسسات ضعيفة، غير مقنعة لا للجمهور، ولا للعالم الحقوقي الدولي.

ثالثاً - استقلالية المؤسسات المذكورة عن التجاذبات السياسية ليست قضية نظرية، فيمكن لأي أحد ان يدعي باستقلال هذه المؤسسة او تلك؛ وإن ضمان تلك الإستقلالية يتطلّب خطوات عمل تكشف او تختبر حقيقة هذا الإستقلال، وتنميّه، وتفرضه على الواقع السياسي والحقوقي والإجتماعي. لا يمكن ان تكون المؤسسات الحقوقية مستقلة بدون أن تكون:

■ شفافة: فوحدة التحقيق الخاصة مطالبة مثلاً: بإطلاع الجمهور على المعلومات والوثائق والبيانات والأدلة فيما يتعلق بالتحقيقات والنتائج التي تتوصل اليها. هذا يساهم في طمأنة المواطن العادي ويعزّز ثقته بسيادة حكم القانون، وإستقلالية المؤسسات القضائية، ويدفعه تالياً للتعاون مع الوحدة واعتبارها مرجعية أساسية في استعادة حقوقه ضد منتهكيها.

والأمانة العامة للتظلمات - كمثال آخر - عليها أن تقدّم أدلة استقلالها من خلال عرض نشاطها وإنجازاتها في تقارير دورية تتضمن الشكاوى التي تقوم بمعالجتها، وألا يقتصر العرض على مجرد الأرقام والإحصائيات، وإنما يشتمل على

بيانات تفصيلية بالحالات المهمة التي يتم معالجتها، والإجراءات التأديبية التي اتخذت بحق مرتكبي المظالم. بهذا يمكنها إقناع الرأي العام البحريني، وبصفة خاصة الفئات المعنية برد المظالم، بأنها تمثل الملجأ الآمن للضعفاء، والحصن المنيع في وجه الظلم والتجاوزات.

■ متفاعلة: مع محيطها الإعلامي والحقوقي المحلي والدولي. فهذا من شأنه أن يشعر القائمين على هذه المؤسسات بأنها تحت النظر والنقد والمحاسبة، وأيضاً.. أن استقلالها محمي ليس بالقرارات والأنظمة فقط، وإنما أيضاً بدعم قائم من ذات الجهات الناقدة محلياً ودولياً. هنا تستطيع تلك المؤسسات مقاومة التجاذبات السياسية، والتركيز على المهنية. وهذا التفاعل يجعلها تتقبّل الإنتقادات بصدق رحب، وتهتم بإستطلاعات الرأي فيما يتعلق بنشاطها؛ بل أنها ستجد نفسها مدفوعة للإهتمام بمتابعة ما يصدر من معلومات عن تجاوزات وقضايا انتهاكات تنشرها بيانات وتقارير مؤسسات حقوقية محلية ودولية ومصادر المعارضة، ومن ثمّ التحقيق فيها ونشر النتائج بشفافية وموضوعية.

رابعاً - لا يمكن تنشيط المؤسسات الحقوقية الوطنية في البحرين بدون تعاون حقيقي مع المنظمات الحقوقية الدولية (العفو الدولية؛ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ هيومن رايتس ووتش؛ وغيرها) اضافة الى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. الحاجة للتدريب وبناء القدرات تبدو أمراً ملحاً، ونقصاً واضحاً في كل مؤسساتنا الحقوقية. وهذا لا يمكن سدّه بشكل جيد وحاسم إلا بالإستفادة من الخبرات والتجارب التي تمتلكها تلك المؤسسات الحقوقية الدولية من خلال تنظيم الدورات وورش العمل. وعليه، يجب إعادة النظر في العلاقة مع هذه المنظمات والمؤسسات، والنظر اليها كمعين ومساعد، وليس كعميل ومتأمّر!

عدالة انتقالية وليست انتقامية:

إذا تعلمنا مما سلف، سنقول: عفا الله عما سلف

عن اختراق القانون والأنظمة وممن ارتكب تجاوزات. ويتناسى هؤلاء أن رفض سياسة العفو بعد الفتنة والأزمة، تضرّ بالجميع، اذا ما استخدمت المقاييس نفسها. البحرين بحاجة الى العفو، لأنه طريقها الى المصالحة والإستقرار ولم الشمل.

لكنها ليست بحاجة الى التشدد في تطبيق القانون بصورة مبتورة، والإختفاء وراءه، ليكون سلاحاً بيد فئة ضد أخرى.. فهذا يبقينا في عمق الأزمة ويفتح المزيد من الجروح.

في ظروف الفتنة وشياع مناخ التوتر، تحدث أمور غير قابلة للتصديق أحياناً. ومن يقرأ في سيكولوجية الجمهور يدرك مثل هذه الحقائق. ولهذا، فإن مبدأ تطبيق القانون أمر مهم في كلياته لإعادة الأمن والإستقرار؛ أما المحاسبة الدقيقة فلا تؤدي أو تساهم في العودة الى الحياة الطبيعية. لقد وقعت الأخطاء من مختلف الأطراف السياسية، ولذا يجب التغاضي عن المخالفات العامة والصغيرة، والتركيز على تأكيد الإستقرار والأمن.

نأمل أن يكون المجتمع قد دخل مرحلة تضميد الجراح، مرحلة التسامح والعفو، وطيّ صفحة الماضي الذي غرق في فتنته الجميع.

بالطبع فإن هذا لا يلغي الحاجة الى تفعيل مفهوم العدالة الإنتقالية، وفلسفته تقول بأن الدولة التي تريد أن تسير في منحى ديمقراطي وتوجّه جديد، بحاجة إلى (قطيعة) مع الماضي بكل مآسيه وأخطائه. والقطيعة مع الماضي تعني إرساء قواعد (عدم تكرار تلك الأخطاء)، وبحسب البعض، فإن عدم تكرار الأخطاء يفترض مراجعة الأخطاء الماضية ومحاسبة من قام بها.

في بعض الدول اتخذت خطوة مختلفة عبر لجنة المصالحة والحقيقة، والتي لا تستهدف محاكمة أحد، بقدر ما تستهدف الاعتراف بالخطأ من قبل من قام به. وهناك تجارب مختلفة اهتمت بتوثيق ما جرى من انتهاكات وما أشبه.

حين ينخرط جمهور كبير في خلاف أو صراع ما.. لا تنحصر المسؤولية المعنوية والدينية والسياسية بجهة واحدة، أو أفراد محددين أو فئة محددة. انه وضع يشبه الـ (فتنة) ويصبح معها تطبيق الشرع أو القانون بحذافيره أمراً صعباً، بل مستحيلًا. كما تدل على ذلك التجارب التاريخية والحديثة - نظراً لتوزع المسؤولية بين عدد ضخم من المنخرطين والمساهمين فيها بكلمة أو خطاب أو كتابة أو فعل أو بالفتيا وحتى بالصمت.

وفي الصراعات الأهلية، حتى الدموية منها، لا يستطيع أي نظام أن يعاقب نسبة كبيرة من الشعب، وفق القانون، وإلا فإنه سيعاقب القريب والبعيد، بحيث يشمل العقاب - وفق القانون - عشرات الألوف من البشر أو أكثر حتى.

لهذا، فإن معالجة تداعيات الفتنة، لا يعتمد العقاب الجمعي، ولا تظهر ألفاظ وعبارات (ضرورة تطبيق القانون)، وإنما يجري ابتداء وسائل (علاجية) اخرى للمجتمع تفيد في صناعة مستقبله، وتضمّد جراحه، وليس تطبيق وسائل (عقابية) أو (انتقامية) تزيد من الخسائر، وتبقي الجروح مفتوحة لأمد طويل. ولذا، ليس هناك من حل سوى واحد من أمرين: إما العفو عن الجميع؛ أو تضييق دائرة العقاب لتشمل العدد الأقل من المسؤولين المنخرطين في الفتنة.

كل الأطراف المتخاصمة في البحرين ارتكبت أخطاء وتجاوزات، بالفعل أو القول. في المعارضة والسلطة والموالاة وجدت تجاوزات لا حصر لها، من تحريض على الكراهية وانتهاكات لحقوق الإنسان، وضحايا وقتلى واعتداء على الأعراض.. ولو تمّ تطبيق القانون المحلي، لدخل آلاف المعتقلات. ولهذا، فإن العقاب على كل هذا، وبأثر رجعي، أمر غير ممكن بالمرّة، في وقت تتلمّس فيه البحرين طريقها نحو الإنفراج والمستقبل المستقر.

هناك اليوم رافضون لمقولة (عفا الله عما سلف) ويدعون للمزيد من تглиظ العقوبات، وقد لا يكونوا هم أنفسهم بعيدين

وبدون حلّه سيبقى الوضع متوتراً، وسيؤثر بشكل كبير على مخرجات الحوار والمصالحة الوطنية.

ما نبحت عنه هو: عدالة انتقالية، وليس انتقامية. نبحت عن حلول سياسية وإنسانية، وليس عن إدانات سياسية بالضرورة، ولا عن استثمارات سياسية في ملف الضحايا.

نبحت عن طيّ صفحة الماضي من أجل المستقبل، دون أن ننسى أن نتعلم من الماضي، ونضع قوانين وقائية حتى لا يعود الينا مرة أخرى.

البحرين بحاجة الى مخرج سياسي، والى شيء من الإسترخاء السياسي والأمني يساعد على تطبيق مفهوم العدالة الإنتقالية، فالأجواء السياسية المشحونة، والمزايدات في الملفات الإنسانية، تضيف تعقيدات أكثر مما تقدم من حلول.

ومن جانب الحكومة، يفترض أن تكون خلّاقة وصاحبة مبادرات على الدوام، كما يفترض بدعاة تطبيق العدالة الانتقالية أن يستوعبوا الظرف السياسي القائم من جهة، وأن يدركوا بأن العدالة لها وجهان، فليست الحكومة وحدها من أخطأ، بل حتى المعارضة، وفي هذا الإطار نحن بحاجة إلى تسالم وطني، وإلى تسام على الجراح، وإلى اعتراف بالحقائق ولو كانت في غير صالح هذه الجهة السياسية أو تلك.

أن الأوان أن يتصرف اللاعبون السياسيون الأساسيون بنضج ومسؤولية أكبر من السابق. لقد مرّ الجميع بمن فيهم المجتمع، بتجربة ثلاث سنوات من أزمة متعددة الأوجه، مؤلمة في تفاصيلها.. ويفترض أن يكون الجميع قد تعلم منها كيفية التعايش والتعاون وتقبّل التسويات، والسمو على الإنتماءات الطائفية والحزبية، وتحمل النقد مهما كان صعباً.

أن لهؤلاء أن ينضجوا في تصريحاتهم وكتاباتهم ومواقفهم، وأن يدركوا مآل ما يقوموا به وتأثيره على بقية المواطنين، وعلى شركائهم في العملية السياسية.

لدينا في البحرين تراكم أخطاء من مرحلة ما قبل الإصلاحات، ومرحلة ما بعد فبراير ٢٠١١، وهذه بحاجة الى حلول مرضية، على نسق ما جرى في بلدان أخرى، او ابتداع وسيلة جديدة ملائمة لا تعيدنا الى الماضي ولا تحصرنا فيه، ولا تفتح باب الإنتقام. لقد فشل اللاعبون السياسيون في التفاهم على ملف ضحايا فترة ما قبل الإصلاحات رغم النوايا والمقترحات الطيبة:

أولاً - بسبب التجاذبات السياسية، وخروج الملف من يد الجهات الحقوقية الى يد الجمعيات السياسية، بحيث تم التعاطي معه بروح سياسية أكثر منها حقوقية.

ثانياً - توسع أزمة الثقة بين المشاركين في اللعبة السياسية، ما أدّى الى إفشال العديد من المبادرات للحل. خاصة وأن المعارضة السياسية لم تكن تبحث عن مجرد تعويضات مادية للضحايا، بل أرادت تنازلات سياسية، هي أقرب ما تكون الى إفحام الحكومة، منها الى التعاون معها. ولم يكن المناخ السياسي المحلي يساعد على تحقيق هكذا تنازلات.

ثالثاً - كانت هناك جهات سياسية متشددة لم تر في مصلحتها إغلاق ملف ضحايا التعذيب، وعمدت الى رفض كافة الحلول المقترحة. إذ لم يكن موضوع ضحايا التعذيب سوى واحدة من الذرائع لتحقيق أهداف سياسية محضة.

رابعاً - عدم وجود استعداد نفسي للاعتراف بالحقيقة، فهناك تجاوزات من الحكومة ومن المعارضة أودت بحياة أبرياء. وإذا كانت مسؤولية الحكومة أكبر في هذا الشأن، فإن المعارضة نفسها لا تبدو على استعداد للاعتراف بتلك المسؤولية القديمة، وتريد من الحكومة وحدها تحمل كامل المسؤولية.

الآن يتكرّر المشهد ونحن على أبواب محاولات اختراق سياسي للأزمة، فيما أثار الماضي لاتزال باقية، مضافاً اليها ملفات لأعداد أكبر من الضحايا. ومن المؤكد أن هذا الملف سيكون أحد أهم الملفات في الحوار بين الأطياف السياسية،

حل واحد للوفين السياسي والحقوقى

المراقب للوضع البحريني، يلحظ تداخلاً الى حد الاندماج، بين المشكلين السياسي والحقوقى، ليس فقط في ذهن اللاعبين السياسيين المحليين، بل وحتى في رؤية الجهات الدولية السياسية والحقوقية للشأن البحريني، بحيث يخرج المرء بنتيجة واحدة، هي أن ملفي حقوق الإنسان والأزمة السياسية متلاصقان، ويعبر أحدهما عن الآخر.

متداخلة مع الحقوقية، ولا أدل على ذلك تقرير بسيوني نفسه؛ وكذلك التوصيات التي قبلتها البحرين والصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في يونيو ٢٠١٢، في إطار المراجعة الدورية الشاملة، حيث من الواضح ان جزء كبيراً منها يتعلق بالشق السياسي. بل أن المسؤولين البحرينيين يُطلعون الجهات الحقوقية الدولية على تطورات الوضع السياسي، إيماناً منهم بتأثيرها على الوضع الحقوقى. فمثلاً، يشير بيان وزارة الخارجية البحرينية المتعلق باجتماع وزيرها مع نافي بيلاي في يناير ٢٠١٤، الى أن الوزير أطلعها (على آخر التطورات الحقوقية والسياسية، والتي كان آخرها اجتماع ولي العهد مع الأطراف المشاركة في حوار التوافق الوطني) وأنه (استعرض المرحلة الجديدة للحوار التي ستتمس بالجديّة والمصادقّة والمسؤولية التي تضع المصلحة الوطنيّة فوق كل اعتبار).

وفي المقابل، فإن النقاشات السياسية بين البحرين والدول، لا تكتفي هذه الأخيرة بالحديث عن الأزمة السياسية فقط، بل تتحدّث أيضاً عن الموضوع الحقوقى، وهذا ما تعكسه البيانات الصادرة من تلك الدول عقب كل اجتماع مع الجهات البحرينية الرسمية.

أيضاً نلاحظ أن الموضوع الحقوقى صار في صلب العمل السياسي وأثر بشكل كبير على البحرين نفسها:

فقد تأثرت علاقات البحرين السياسية

في ظل الإستقرار السياسي، ووجود عملية سياسية وإصلاحات، كان لزاماً علينا التأكيد على الفصل التام بين الموضوعين السياسي والحقوقى على مستوى النشاط المحلى ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات السياسية؛ إذ لا يمكن أن يتطور عمل المنظمات الحقوقية، ولا أن يتطور أداء الجمعيات السياسية بدون هذا الفصل، فلكل عمل أدواته وغاياته وخطابه ورجاله، ومن شاء ان يخرط في العمل السياسي فليفعل عبر الجمعيات، ومن شاء أن يخرط في المنظمات الحقوقية فالقانون يتيح له ذلك من خلال المؤسسات القائمة او طلب تأسيس جمعيات حقوقية جديدة.

هذا ما كنا نوّكد عليه قبل ان تعصف بالبلاد الأزمة السياسية الأخيرة، وهذا هو رأي كل المنظمات الحقوقية في العالم.

بيد أن الأحداث التي وقعت في البحرين منذ سنوات ثلاث، ألغت الخطوط الفاصلة بين الموضوعين الحقوقى والسياسى، سواء على المستوى المحلى أو الدولى، وصار الموضوع الحقوقى جزءاً من السياسى، والعكس صحيح، بحيث لا يمكن اليوم النظر الى نشاط المؤسسات الحقوقية الدولية بما فيها نشاط المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمواقف التي تعلن عنها، سوى جزء من سياسات الدول تجاه البحرين عامة، وليس تجاه الملف الحقوقى بعينه فحسب.

ولهذا نلحظ، ان المطالب السياسية

مع دول ومنظمات دولية بسبب الملف الحقوقى؛ كما تأثرت بالسلب سمعتها أيضاً، من خلال تداخل الإعلام بالسياسة. لاحظنا أن كثيراً من الدول تنسّق سياساتها الحقوقية وطريقة إخراج تلك السياسات، كما لو كان الموضوع الحقوقى سياسياً بامتياز. مثال ذلك: تنسيق دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا، بحيث تبنت دول معيّنة طرح مبادرات وانتقادات للبحرين، فيما دعمتها البقية بالتأييد والتوقيع.

هناك قناعة شائعة بين الدول والمؤسسات الحقوقية، بأن مشكلة البحرين في جوهرها سياسية، وأن التجاوزات في مجال حقوق الإنسان إنما جاءت بسبب الصراع وعدم الإستقرار السياسى. ولهذا لا يغيب موضوع الحل السياسى في معظم تقارير وبيانات الجهات الدولية.

ولتأكيد محورية الموضوع السياسى، فإن الدول الغربية بالذات، تجتمع مع منظمات حقوق الانسان الدولية، للتنسيق وتبادل المعلومات، ولتحديد كيفية تناول الملف البحرينى.

ما نخلص اليه هنا هو أن تداخل الملفين الحقوقى والسياسى يعنى التالى:

ان لا حل للأزمة السياسية عبر الحوار الوطنى بدون التصديّ لأهمّ المفاصل الحساسة في الملف الحقوقى. مع اعتقادنا بأن أي تقدّم في الحوار الوطنى، ستضاف قيمته الى الجانب الحقوقى، كما أن أي انتكاسة للحوار الوطنى، ستؤثر سلباً على أوضاع حقوق الإنسان، وعلى التقييم الدولى العام للوضع الحقوقى البحرينى. ذلك أن المجتمع الدولى لا ينظر الى الملف الحقوقى منفرداً، بل يعيّن سياسياً؛ وهو يأمل بأن ينجح الحوار وتحلّ المعضلة الأساسية.